المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

26/08/2014

منتدى إفريقي بأديس أبابا حول المقاولات وحقوق الإنسان بمشاركة المغرب

3/10/2014

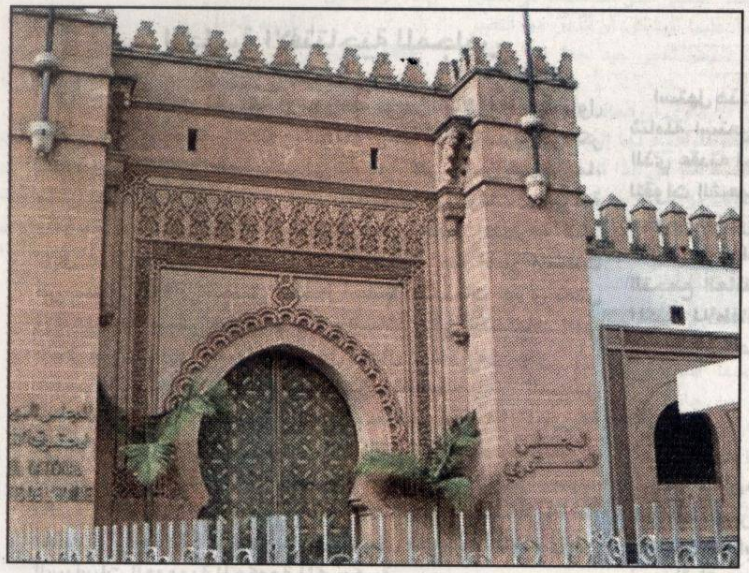

المجلس الوطني لحقوق الانسان

تحتضن أديس أبابا في الفترة من 16 إلى 18 شتنبر المقبل، أشغال المنتدى الإقليمي الإفريقي حول المقاولات وحقوق الإنسان، بمشاركة المغرب.

وحسب المنظمين، يشكل هذا المنتدى الذي ينظم بشكل مشترك بين اللجنة الاقتصادية لإفريقيا بالأمم المتحدة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، أرضية إقليمية متعددة الأطراف من أجل خلق حوار حول واجبات ومسؤوليات الحكومات والمقاولات بهدف الوقاية من الآثار السلبية لأنشطة المقاولات على حقوق الإنسان.

وأكد المصدر ذاته أن هذا اللقاء يهدف إلى تعزيز الحوار والتعاون بين جميع الأطراف حول القضايا المرتبطة بالمقاولات وحقوق الإنسان، وتعزيز قدرات المهنيين والمجتمع المدني، وتحديد الممارسات المبتكرة الهادفة إلى تدبير آثار المقاولات وتقوية التوافق بين المبادرات على المستوى الإقليمي والمحلي.وسيتطرق هذا المنتدى على الخصوص، إلى القضايا المتعلقة بالاستثمار في الموارد الطبيعية، وللدور الهام للمقاولات الصغرى والمتوسطة وسبل تعزيز الوقاية والتخفيف من المخاطر المرتبطة بالمقاولات وحقوق الإنسان.

وسيشارك في النقاشات، المنظمة ضمن أشغال هذا المنتدى، ممثلون عن جمعيات مقاولات، وحكومات، ومنظمات دولية وإقليمية، ونقابات، ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان من جنسيات مختلفة.

مجلس اليزمي يقترح عقوبات بديلة لمواجهة اكتظاظ سجون المملكة :

فلاش إدي – محمد بلقاسم

السبت 23 غشت 2014 – 05:00

« تداريب المواطنة والأشغال من أجل المنفعة العامة، والمنع المحدد لمزولة نشاط مهني أو اجتماعي، المنع المحددة المدة من ارتياد الأماكن التي تم ارتكاب فيها الجريمة »، هذه أمثلة لمقترحات ضمت العشرات، من العقوبات البديلة التي يقترحها المجلس الوطني لحقوق الإنسان لإخراج سجون المملكة من حالة الاكتظاظ التي تعيشها.

مجلس إدريس اليزمي في سلسلته الخامسة للمشاركة في النقاش العمومي، والتي خصصت للعقوبات البديلة، طالب الحكومة والبرلمان بتعديلات في القانون الجنائي المغربي ومنها إدراج فصل إضافي للعقوبات والتدابير البلدية في، مشيرا أنه يمكن إغناء المنظومة الجنائية بعدد من التدابير للتخفيف من اكتظاظ السجون.

ودعا المجلس في هذا السياق إلى منع السجناء من الالتقاء مع بعض الأشخاص المدنيين المحددين بقرار قضائي خاصة مرتكبي الجرائم أو المساهمين فيها، مطالبا بتخصيص ما أسماه باليوم غرامة وكذا وضع المتهمين تحت المراقبة الإلكترونية الثابتة أو المتحركة.

وبعدما دعت المذكرة الحكومة إلى التأسي بمجلس أوربا بحكم وضعية الشريك من أجل الديمقراطية التي تربط المملكة به، طالب المجلس الوطني لحقوق الإنسان بضرورة سن العقوبات البديلة التي وضعتها أوربا ومنها بالخصوص السراح المشروط والوضع تحت الاختبار.

يأتي هذا في وقت كشفت فيه المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، عن معاناتها مع الاكتظاظ المسجل في المؤسسات السجنية، خصوصا في ظل ارتفاع عدد السجناء بـ 26 في المائة سنة 2013 مقارنة مع سنة 2009.

وتشير معطيات المندوبية أن عدد الساكنة السجنية انتقل من 57 ألف و563 سجين سنة 2009 إلى 72 ألف و816 سجين سنة 2013 أي بزيادة تفوق 26% ، مبرزة أن ارتفاع الاعتمادات المتوفرة لم يتجاوز مستوى 3% خلال نفس الفترة.

وتمثل نسبة المعتقلين الاحتياطيين 30 ألف و626 سجين، أي ما يعادل 42 % من مجموع الساكنة السجنية، إلى ذلك، حيث أوضحت المذكرة أن حوالي 20 في المائة منهم يغادرون بالبراءة.

وأشارت المذكرة في هذا الصدد إلى أن 3 آلاف سجين يُحكم عليهم بمدد قصيرة لا تتجاوز 6 أشهر، وهو ما يعني أن 21 ألف مغربي يدخلون السجن سنويا يمكن تجنيبهم ذلك، فضلا عن 15 ألف سجين تتجاوز عقوبتهم 6 أشهر لكنها تبقى جنحا بسيطة.

هذا وسجلت مذكرة المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن السياسات المتبعة لا تمكن من احتواء تزايد الإجرام وخاصة أشكال انحراف الأحداث والاستعمال المتزايد للمخدرات، مؤكدة أن المغرب لا يمكنه أن يحافظ على هذا المستوى المرتفع من نسبة الساكنة السجنية سواء على المستوى المالي أو على المستوى الاجتماعي، لمواجهة مشكل الاكتظاظ السجني.

وأوضحت المذكرة أن الاكتظاظ السجني له عواقب خطيرة على نزلاء المؤسسات السجنية وعلى المجتمع سواء فيما يتعلق بالوقاية من حالات العود أو إضاعة فرصة إعادة الإدماج.

وأشارت نفس المذكرة إلى ضرورة إدراك نجاعة العقوبات البديلة، لكونها عقوبات حقيقية تنزل بمرتكبي سلوكات مجرمة قانونا، وتتضمن عنصر الإكراه على الشخص موضوع العقوبة مع التأكيد على إرادة عدم إقصائه من المجتمع.

http://www.flashidee.com/flashidee-com-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D9%8A%D9%82%D8%AA%D8%B1%D8%AD-%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D8%AF%D9%8A%D9%84%D8%A9-%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7/

اختتام أشغال الدورة التدريبية حول الإعلام وحقوق الإنسان بالعيون

73048

اختتمت مساء السبت الماضي بالعيون، أشغال الدورة التدريبية التي نظمها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون-السمارة في مجال الإعلام وحقوق الإنسان لفائدة الصحافيين المحليين وممثلي مكاتب الاتصال بالمؤسسات العمومية والمجالس المنتخبة.

ويندرج تنظيم هذه الدورة، التي عقدت على مدى يومين بإشراف رئيس المركز المغربي للدراسات والأبحاث في حقوق الإنسان والإعلام الأستاذ علي كريمي، في إطار تفعيل خطة عمل اللجنة الجهوية التي تضع تعزيز القدرات في مجال حقوق الإنسان ضمن أولويات اهتماماتها.

وتهدف اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون-السمارة من خلال تنظيم هذه الدورة التدريبية إلى تعزيز ثقافة حقوق الإنسان والتربية عليها من أجل ممارستها وضمان حمايتها، حتى تصبح بالفعل ممارسة يومية للأفراد والجماعات على أوسع نطاق، وخاصة بوسائل الإعلام نظرا للدور الهام الذي تلعبه هذه الأخيرة في نشر ثقافة حقوق الإنسان.

وقالت اللجنة أنه لا يمكن أن يتأتى تحقيق هذا الهدف إلا بضبط المفاهيم الأساسية المكونة لمنظومة حقوق الإنسان من جهة، وضبط معايير وآليات الحماية من جهة ثانية، وذلك من أجل تحقيق حماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

وقد تركزت أشغال هذه الدورة التكوينية على مجموعة من المحاور همت «المفاهيم والمرجعيات الدولية لحقوق الإنسان»، و«الإطار الدولي لحرية الرأي والتعبير والإعلام»، و«حدود حرية الرأي والتعبير في التشريع الوطني والدولي»، و«وسائل الإعلام والحق في الحصول على المعلومة»، إضافة إلى «احترام الحياة الخصوصية والحق في الصورة وتكنولوجيات الإعلام الحديثة».

العيون

الدورة التدريبية في مجال الإعلام وحقوق الانسان

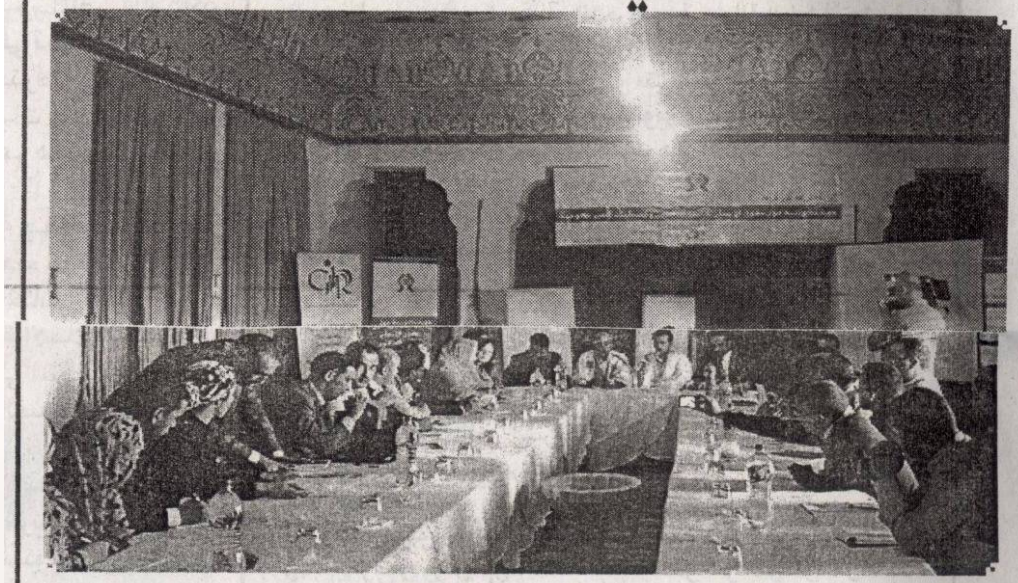

اختتمت مؤخرا بالعيون أشغال الدورة التدريبية التي نظمها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون-السمارة في مجال الإعلام وحقوق الإنسان لفائدة الصحافيين المحليين وممثلي مكاتب الاتصال بالمؤسسات العمومية والمجالس المنتخبة.

ويندرج تنظيم هذه الدورة، التي عقدت على مدى يومين باشراف رئيس المركز المغربي للدراسات والأبحاث في حقوق الإنسان والإعلام الأستاذ علي كريمي، في إطار تفعيل خطة عمل اللجنة الجهوية التي تضع تعزيز القدرات في مجال حقوق الإنسان ضمن أولويات اهتماماتها.

وتهدف اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون-السمارة من خلال تنظيم هذه الدورة التدريبية إلى تعزيز ثقافة حقوق الإنسان والتربية عليها من أجل ممارستها وضمان حمايتها، حتى تصبح بالفعل ممارسة يومية للأفراد والجماعات على أوسع نطاق، وخاصة بوسائل الإعلام نظرا للدور الهام الذي تلعبه هذه الأخيرة في نشر ثقافة حقوق الإنسان.

وقالت اللجنة أنه لا يمكن أن يتأتى تحقيق هذا الهدف إلا بضبط المفاهيم الأساسية المكونة لمنظومة حقوق الإنسان من جهة، وضبط معايير وآليات الحماية من جهة ثانية، وذلك من أجل تحقيق حماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

وقد تركزت أشغال هذه الدورة التكوينية على مجموعة من المحاور همت «المفاهيم والمرجعيات الدولية لحقوق الإنسان»، و«الإطار الدولي لحرية الرأي والتعبير والإعلام»، و«حدود حرية الرأي والتعبير في التشريع الوطني والدولي»، و«وسائل الإعلام والحق في الحصول على المعلومة»، إضافة إلى «احترام الحياة الخصوصية والحق في الصورة وتكنولوجيات الإعلام الحديثة».

إدريس اليزمي

هسبريس

الثلاثاء 26 غشت 2014 - 01:11

لا يتواني المجلسُ الوطني لحقوق الإنسان عن إصدار تقارير تشرّح الوضعية الحقوقية بالمغرب في مختلف جوانبها، وعلى جميع الأصعدة والمستويات؛ فبعد التقرير الشامل الذي قدّمه رئيس المجلس إدريس اليزمي أمام البرلمان، والذي اتّسم بكثير من الجرأة، قدّم المجلس تقريرا عن وضعية السجون، تضمّن مقترحاتٍ لوضع حدّ لظاهرة الاكتظاظ.

التقرير الأخير لمجلس اليزمي وضع الأصبع على عدد من مكامن الخلل في المنظومة السجنية، وعلى رأسها مشكل الاعتقال الاحتياطي، والذي كان من الممكن، لو تمّ تدبيره بشكل جيّد، تخفيض عدد المساجين داخل سجون المملكة، والذين يصل عددهم إلى أكثر من اثنين وسبعين ألف سجين، بنسبة 20 في المائة، حسب أرقام وزارة العدل والحريات.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان لم يكْتفِ في تقريره بتشريح أوضاع "الساكنة السجنية"، بلْ قدّم مقترحات وحلولا كثيرة إلى الجهات الوصيّة، للاستعانة بها على درب تخفيف الاكتظاظ، وتحسين أوضاع المساجين داخل السجون، ومنها اعتماد العقوبات البديلة، على غرار عدد من البلدان، والتي يرى المجلس أنّ تفعيلها ستكون له نتائج إيجابية.

إدريس اليزمي، الذي يشتغلُ، في صمْتٍ، رفقة فريق عمله داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ويواكب تطوّرات الوضعية الحقوقية في المغرب، أهّله تقريره المتضمّن لمقترحات فعّالة لتخفيف الاكتظاظ داخل السجون -إذا لقيْت من يطبّقها على أرض الواقع- ليكون على رأس "الطالعين" لهذا الأسبوع.

http://www.hespress.com/hausse/239092.html

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

اختتام أشغال الدورة التدريبية حول الإعلام وحقوق الإنسان بالعيون

21/10/30

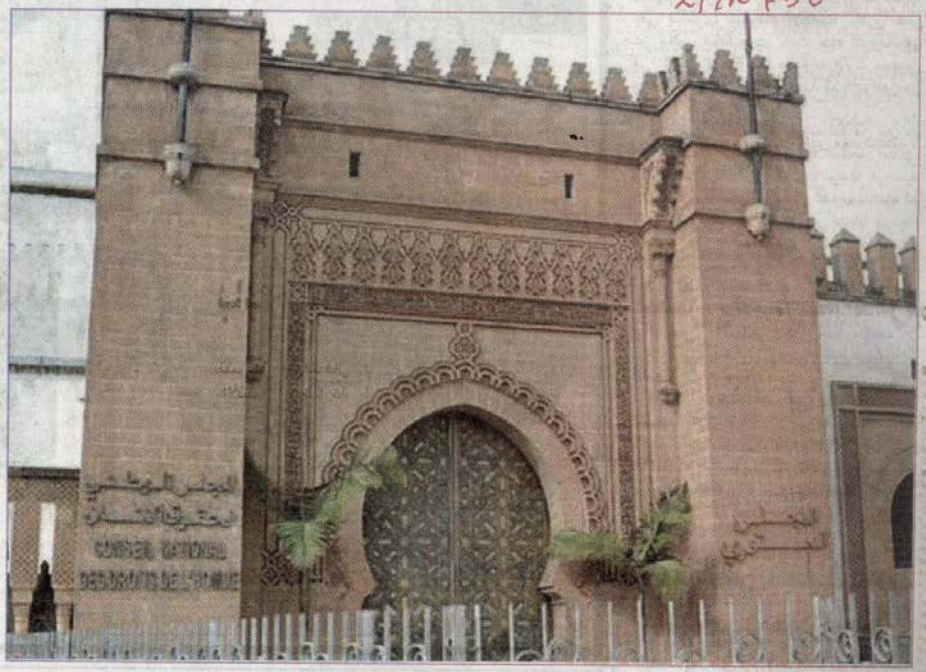

اختتمت مساء السبت الماضي بالعيون أشغال الدورة التدريبية التي نظمها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون . السمارة في مجال الإعلام وحقوق الإنسان لفائدة الصحافيين المحليين وممثلي مكاتب الاتصال بالمؤسسات العمومية والمجالس المنتخبة.

ويندرج تنظيم هذه الدورة، التي عقدت على مدى يومين بإشراف رئيس المركز المغربي للدراسات والأبحاث في حقوق الإنسان والإعلام الأستاذ علي كريمي، في إطار تفعيل خطة عمل اللجنة الجهوية التي تضع تعزيز القدرات في مجال حقوق الإنسان ضمن أولويات اهتماماتها.

وتهدف اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون . السمارة من خلال تنظيم هذه الدورة التدريبية إلى تعزيز ثقافة حقوق الإنسان والتربية عليها من أجل ممارستها وضمان حمايتها، حتى تصبح بالفعل ممارسة يومية للأفراد والجماعات على أوسع نطاق، وخاصة بوسائل الإعلام نظرا للدور الهام الذي تلعبه هذه الأخيرة في نشر ثقافة حقوق الإنسان.

وقالت اللجنة انه لا يمكن أن يتأتى تحقيق هذا الهدف إلا بضبط المفاهيم الأساسية المكونة لمنظومة حقوق الإنسان من جهة، وضبط معايير وآليات الحماية من جهة ثانية، وذلك من أجل تحقيق حماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

وقد تركزت أشغال هذه الدورة التكوينية على مجموعة من المحاور همت «المفاهيم والمرجعيات الدولية لحقوق الإنسان»، والإطار الدولي لحرية الرأي والتعبير والإعلام»، وحدود حرية الرأي والتعبير في التشريع الوطني والدولي»، ووسائل الإعلام والحق في الحصول على المعلومة»، إضافة إلى «احترام الحياة الخصوصية والحق في الصورة وتكنولوجيات الإعلام الحديثة».

(و.م.ع)

الهيني يشكو الرميد لرئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

الإثْنَيْن 25 غشت 2014 14:58:00

بعد تقديمه لاستقالته من سلك القضاء، ومن نادي قضاة المغرب، بعد صدور قرار تأديبي في حقه من قبل المجلس الأعلى للقضاء

وجه محمد الهيني رسالة إلى رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ادريس اليازمي، وهي الرسالة التي اشتكى فيها من وزير العدل مصطفى الرميد، مطالبا بالتدخل لإيقاف ما اعتبره "انتهاكات" لحرية التعبير و حقوق الدفاع المكرسة دستوريا في إطار متابعته التأديبية.

وقال الهيني في معرض رسالته، التي يتوفر اليوم 24 على نسخة منها " يؤسفني إخبار سيادتكم بالانتهاكات الجسيمة لحرية التعبير وحقوق الدفاع التي تعرضت لها في إطار المتابعة الجارية في حقي بما اصطلح عليه الإخلال بالوقار والكرامة، وذلك بمحال اختصاصكم ودعما لاستقلال القضاء وعدم التأثير على أحكامه بمساطر تأديبية مقنعة وباطلة ".

وأشار الهيني، في رسالته، إلى مجموعة من النصوص القانونية التي تبرز خرق حرية التعبير في حقه، قائلا " ينص الفصل 25 من الدستور على أن حرية الفكر والرأي والتعبير مكفولة بكل أشكاله، من حرية الإبداع والنشر والعرض في مجالات الإبداع الأدبي والفني والبحث العلمي والتقني "، واعتبر، تبعا لذلك، أن تعليقه في الفيسبوك الذي جر عليه كل هذه المتاعب،" يدخل ضمن التعبير الحر"، مضيفا أن خاطرته " لا نريد أسدا ولا نمرا" ليست موجهة "إطلاقا ونهائيا لأي شخص بعينه"، قائلا " استعملت فيها أساليب لغوية مجازية تعبر عن حالة يعاني منها مشكل التعيين في المناصب العليا على مستوى المديريات المركزية".

وانتقد الهيني عدم احترام مبدأ قرينة البراءة المكرس وطنيا ودوليا، في قضيته، واعتبر أن الأمر يشكل اعتداء على اختصاص المجلس الأعلى للقضاء وعلى اختصاص المؤسسة الملكية باعتبار أن أمير المؤمنين هو رئيس السلطة القضائية وهو الجهة الوحيدة المخول لها النظر في إضفاء الصبغة التنفيذية على مقترحات المجلس، وذلك على خلفية جواب وزير العدل والحريات على السؤال الشفوي بمجلس المستشارين بخصوص هذا الموضوع، حيث قال " كان على المعني بالأمر"الأستاذ محمد الهيني " أن يعتذر علانية لمن رماه ظلما وزورا من سوء النعوث و الصفات "، معتبرا أن تصريح وزير العدل هذا إدانة مسبقة وخروجا منه عن واجب التحفظ، والذي يستلزم عدم الإدلاء بتصريحات علنية ، مسجلا عدم احترام مبدأ قرينة البراءة في مجال المتابعات التأديبية عامة وللقضاة على وجه خاص.

وفي ذات السياق، اشتكى الهيني عدم اهتمام الرميد لشكايته المقدمة ضد مدير الشؤون المدنية المتعلقة بالسب والقذف الموجه له، مؤكدا " لم يتم البث فيها بعد مرور أكثر من خمسة عشرة يوما من تقديمها، بحيث لم يتم الاستماع للمدير المشتكى به في جميع مراحل وأشواط المتابعة التأديبية، و ظل محصنا بالنظر لمنصبه حتى من مجرد الاستماع إليه لتأكيد الشكاية أو نفيها".

وسجل الهيني في رسالته منع دفاعه من المؤازرة خلال مرحلة التفتيش والاستماع، وعدم تمكينه من نسخة من محضر الاستماع ،و نسخة من الشكاية أساس المتابعة.

http://www.alyaoum24.com/akhbar/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%8A%D9%86%D9%8A--%D9%8A%D8%B4%D9%83%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%85%D9%8A%D8%AF-%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86/18116#.U_xLP_ldW_s

قياديٌّ في التجمع الوطنيّ للأحرار يدعو للسماح لـ"العدل والإحسان" بالعمل السياسيّ

الإثنين ,25 آب / أغسطس 2014 GMT 17:52

الدار البيضاء – أسماء عمري

أعرب عضو المكتب السياسيّ لحزب التجمع الوطنيّ للأحرار محمد أوجار، عن "أمله في أن تنضج الظروف وأن تلحق جماعة "العدل والإحسان" بالعمل السياسيّ الشرعيّ، وذلك من أجل إثراء وإغناء التجربة الديموقراطية في المملكة.

وأكد أوجار الذي كان يتحدث في الملتقى العاشر لشبيبة العدالة والتنمية في سلا، يوم الاثنين، في موضوع "التدبير الحكومي وآفاق الإصلاح الديمقراطي، أنه حان الوقت للتفكير بشكل جماعي في إصلاحات جديدة تحت قيادة الملك، من أجل بناء مجتمع تعاوني قادر على تدبير خلافاته وتعدديات بالحوار والسلم والمؤسسات الديمقراطية.

كما وجه أوجار خلال ذات اللقاء رسالة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان وإلى وزير العدل والحريات مصطفى الرميد، إلى القيام بمبادرة حقوقية جريئة تفتح ملفات السلفية والإسلاميين، ودعا إلى إعادة محاكمات هؤلاء المعتقلين وجبر الضرر لمن يعفى عنهم.

واعتبر ذات المتحدث أن حكومة عبد الإله بنكيران، قد خلقت جوًّا من الطمأنينة ومن علاقات الثقة بين مختلف الفاعلين السياسيين، مشيرًا إلى هذا الأمر مكسب إيجابي وأنه من المؤشرات التي تدعم الثقة في قدرة الدستور المغربي على جعل التناوبات السياسية والتداول على السلطة أمرًا ممكنًا وعاديًّا، مشدِّدًا على أن الحكومة الحالية أعطت للبلاد الفرصة لمواصلة مسيرتها الإصلاحية التراكمية.

http://www.almaghribtoday.net/geqfkski/%D9%88%D8%AC%D9%91%D9%8E%D9%87%20%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D9%84%D8%A9%20%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3%20%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86%20%D9%88%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D9%84%20%D9%84%D9%81%D8%AA%D8%AD%20%D9%85%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%81%D9%8A%D9%91%D8%A9%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D9%91%D9%90%D9%8A%D9%86.html

أوجار يدعو الدولة لفتح ملف السلفية وإنضاج الظروف لالتحاق الجماعة

وجه محمد أوجار عضو المكتب السياسي لحزب التجمع الوطني للأحرار، رسالة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان وإلى وزير العدل والحريات مصطفى الرميد، إلى "القيام بمبادرة حقوقية جريئة تفتح ملفات السلفية والتطرف الإسلامي"، داعيا إلى "إعادة محاكمات هؤلاء المعتقلين وجبر الضرر لمن يعفى عنهم".

وأكد أوجار الذي كان يتحدث صباح اليوم الاثنين في الملتقى العاشر لشبيبة العدالة والتنمية بسلا، في موضوع "التدبير الحكومي وآفاق الإصلاح الديمقراطي"، أنه حان الوقت لجيل جديد من الإصلاحات، معربا عن "أمله في أن تنضج الظروف والعمل جميعا لتلتحق جماعة العدل والإحسان بالعمل السياسي الشرعي، لإثراء التجربة الديموقراطية في بلادنا".

وقال الوزير الأسبق، إن "قوة المغرب تتجلى في إمارة المؤمنين، و12 قرنا من الملكية وتوافق المغاربة على الإسلام السمح وعقيدة التضامن الجماعي"، معتبرا أن "الإصلاح اليوم يكون من داخل المؤسسات، ولهذا نريد أن نرى جميع المرجعيات الإسلامية تشتغل من داخل الشرعية".

وأشاد أوجار بحكومة عبد الإله بنكيران، التي قال إنها "خلقت جوّا من الطمأنينة ومن علاقات الثقة بين مختلف الفاعلين السياسيين"، مشيرا إلى هذا الأمر "مكسب إيجابي ومن المؤشرات التي تدعم الثقة في قدرة الدستور المغربي على جعل التناوبات السياسية والتداول على السلطة أمرا ممكنا وعاديا".

وتابع المتحدث قوله أن "الحكومة الحالية أعطت لبلادنا الفرصة لمواصلة مسيرتها الإصلاحية التراكمية" مضيفا أنه "حان الوقت لنفكر بشكل جماعي في إصلاحات جديدة تحت قيادة الملك، من أجل بناء مجتمع تعاوني قادر على تدبير خلافاته وتعدداياته بالحوار والسلم والمؤسسات الديمقراطية".

http://www.andaluspress.com/ar/news/30147.html

السمارة:زيارة مفاجئة للسجن المحلي بالمدينة

أضيف في 25 غشت 2014 الساعة 35 : 14

الصحراء سكوب: السمارة

قام صبيحة اليوم الاثنين 25غشت 2014 وفد من اللجنة الجهوية لحقوق الانسان العيون –السمارة برئاسة منسق مجموعة العمل للحماية" الدحة بوهدة " رفقة اعضاء من اللجنة واداري من المجلس بزيارة مفاجئة للسجن المحلي بمدينة السمارة
الغرض من الزيارة كان هو الوقوف الميداني على وضعية نزلاء المؤسسة السجنية المذكورة والتقرير حول استيفائها للشروط والمعايير المنصوص عليها وفقا للصلاحيات المخولة للجن المجلس الوطني لحقوق الانسان

http://saharascoop.com/news1159.html

قوات الامن المغربية تمعن في التنكيل بكل المؤيدين لتقرير مصير الشعب الصحراوي

استمرارا لمسلسل انتهاكات حقوق الانسان بالصحراء الغربية, لازالت قوات الامن المغربية تمعن في التنكيل بكل المؤيدين لتقرير مصير الشعب الصحراوي, حيث انها واثناء عوة مجموعة متكونة من 51 ناشطا من المشاركة في الجامعة الصيفية بالجزائر ليلة 22 غشت الجاري, تعرضوا بمطار محمد الخامس بالدار البيضاء / المغرب لاجراءات استثنائية في التفتيش ذات طابع استفزاي, نتج عنه اعتصام المجموعة بشكل سلمي احتجاجا منهم على مصادرة اغراضهم, تدخلت على اثره قوات الامن التي حضرت بكثافة, مستعملة في ذلك الهراوت والركل والرفس والصفع والسب والشتم وتم وتفتيشهم وخلع ملابسهم بطريقة مهينة والعبث بما تبقى من اغراضهم وسرقة نقود وهواتف بعض منهم, اسفر ذلك عن اغماء الفنان – عزيزحيدان وتم حقنة يجهل محتواها.

ليتم توزيعهم الى مجموعات وارغمو على ركوب سيارات اجرة ونقلهم الى المدينة التي تبعد عن المطار 18 كلم , وفي اليوم الموالي 23 غشت توجهو الى مدينة العيون / الصحراء الغربية ليتم عزل المجموعة مرة الاخرى عن باقي الركاب وتعرضهم لاجراءات استثنائية ليتم الاعتداء بالضرب المبرح وبشكل جماعي عل كل من :

الفنان احمد القمري اصابة على مستوى الانف والعين وكدمات متفرقة .

الناشط الحافظ الناصري اصابة على مستوى الانف وكدمات متفرقة .

. DSTمن طرف مجموعة امنية يقودها المدعو العاقيلي ابن مصطفى العاقيلي مسؤول عن جهاز ما يطلق عليه" حماية التراب الوطني بالعيون"

ان منظمة شمس الحرية لحماية المدافعين الصحراويين عن حقوق الانسان, اذا تعبر عن تضامنها مع كافة الضحايا, فانها تعتبر هذه الاجراءات القمعية افلاسا للخطاب الحقوقي الذي تسوقه الدولة المغربية والمتمثل في" المجلس الوطني لحقوق الانسان" وبعض اجراءاته الشكلية "الغاء محاكمة المدنيين امام المحاكم العسكرية "الرد على شكايات الصحراويين في مدة لاتتعدى ثلاثة اشهر " لاحتواء المطلب الدولي الرامي الى حماية حقوق الانسان بالصحراء الغربية . وعليه فاننا نطالب بما يلي :

فتح تحقيق فيما تعرض الناشطين الصحراويين ومسالة المسؤولين عن التعذيب ومحاكمتهم .

مناشدتنا كافة المنظمات والهيئات الحقوقية الدولية والقوى الديموقراطية والضمائر الحية, التحرك من اجل وضع حد لانتهاكات الممهجة التي ترتكبها الدولة المغربية في حق الصحراويين وخلق الية لحماية حقوق الانسان بالصحراء الغربية .

عن منظمة شمس الحرية لحماية المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان

السمارة /الصحراء الغربيةيمكنك مشاركة الموضوع مع اصدقائك عن طريق الضغط على إشارة الفيسبوك ادناه.

http://futurosaharasite.blogspot.com/2014/08/blog-post_98.html

Droits de l'Homme

Un Forum régional africain sur les entreprises et les droits de l'Homme se tiendra du 16 au 18 septembre à Addis-Abeba avec la participation du Maroc. Organisé conjointement par la Commission économique pour l'Afrique des Nations Unies, le Haut-Commissariat aux droits de l'Homme et le Programme des Nations Unies pour le développement, ce forum constitue une plate-forme régionale multipartite pour créer un dialogue sur les devoirs et responsabilités des gouvernements et des entreprises afin de prévenir les impacts négatifs des activités des entreprises sur les droits de l'Homme, selon les organisateurs.

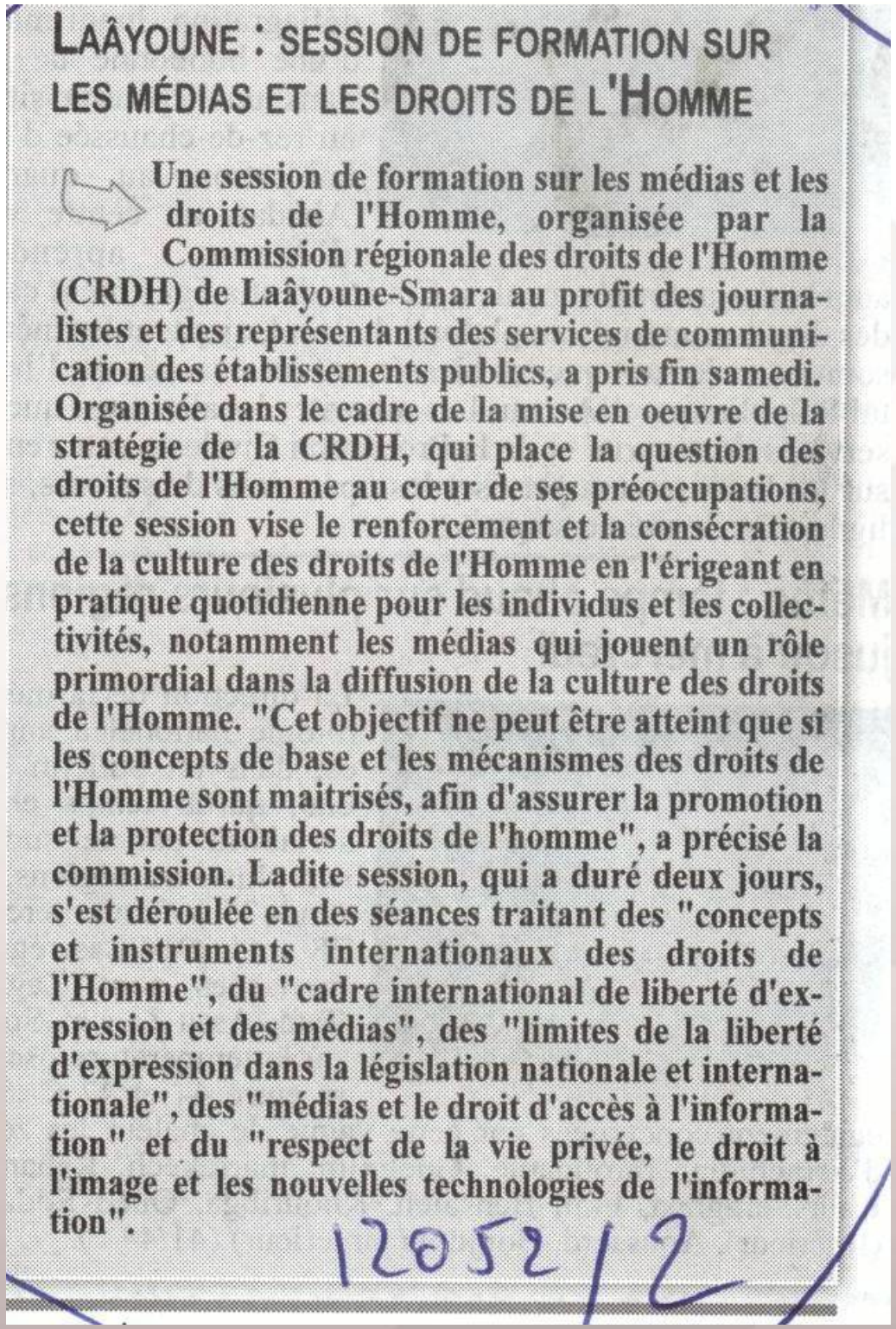

LAÂYOUNE : SESSION DE FORMATION SUR LES MÉDIAS ET LES DROITS DE L'HOMME

Une session de formation sur les médias et les droits de l'Homme, organisée par la Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) de Laâyoune-Smara au profit des journalistes et des représentants des services de communication des établissements publics, a pris fin samedi. Organisée dans le cadre de la mise en oeuvre de la stratégie de la CRDH, qui place la question des droits de l'Homme au cœur de ses préoccupations, cette session vise le renforcement et la consécration de la culture des droits de l'Homme en l'érigeant en pratique quotidienne pour les individus et les collectivités, notamment les médias qui jouent un rôle primordial dans la diffusion de la culture des droits de l'Homme. "Cet objectif ne peut être atteint que si les concepts de base et les mécanismes des droits de l'Homme sont maitrisés, afin d'assurer la promotion et la protection des droits de l'homme", a précisé la commission. Ladite session, qui a duré deux jours, s'est déroulée en des séances traitant des "concepts et instruments internationaux des droits de l'Homme", du "cadre international de liberté d'expression et des médias", des "limites de la liberté d'expression dans la législation nationale et internationale", des "médias et le droit d'accès à l'information" et du "respect de la vie privée, le droit à l'image et les nouvelles technologies de l'information".

12052/12

L'opinion .ma

Clôture d'une session de formation, à Laâyoune, sur les médias et les droits de l'Homme

17433/9

Une session de formation sur les médias et les droits de l'Homme, organisée par la Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) de Laâyoune-Smara au profit des journalistes et des représentants des services de communication des établissements publics, a pris fin samedi.

Organisée dans le cadre de la mise en oeuvre de la stratégie de la CRDH, qui place la question des droits de l'Homme au cœur de ses préoccupations, cette session vise le renforcement et la consécration de la culture des droits de l'Homme en l'érigeant en pratique quotidienne pour les individus et les collectivités, notamment les médias qui jouent un rôle primordial dans la diffusion de la culture des droits de l'Homme.

"Cet objectif ne peut être atteint que si les concepts de base et les mécanismes des droits de l'Homme sont maitrisés, afin d'assurer la promotion et la protection des droits de l'homme", a précisé la commission.

Ladite session, qui a duré deux jours, s'est déroulée en des séances traitant des "concepts et instruments internationaux des droits de l'Homme", du "cadre international de liberté d'expression et des médias", des "limites de la liberté d'expression dans la législation nationale et internationale", des "médias et le droit d'accès à l'information" et du "respect de la vie privée, le droit à l'image et les nouvelles technologies de l'information".

Addis-Abeba

Le Maroc participe au Forum africain sur les entreprises et les droits de l'Homme

Un Forum régional africain sur les entreprises et les droits de l'Homme se tiendra du 16 au 18 septembre à Addis-Abeba avec la participation du Maroc. Organisé conjointement par la Commission économique pour l'Afrique des Nations unies, le Haut Commissariat aux droits de l'Homme et le Programme des Nations unies pour le développement, ce forum constitue une plate-forme régionale multipartite pour créer un dialogue sur les devoirs et responsabilités des gouvernements et des entreprises afin de prévenir les impacts négatifs des activités des entreprises sur les droits de l'Homme, selon les organisateurs. La rencontre a pour objectif de promouvoir le dialogue et la coopération entre toutes les parties sur les questions liées aux entreprises et aux droits de l'Homme, de renforcer les capacités des professionnels et la société civile, d'identifier les pratiques innovantes visant à gérer les impacts des entreprises et de renforcer les synergies entre les initiatives aux niveaux régional et local, précisent les mêmes sources.

Le forum abordera notamment les questions touchant aux investissements dans les ressources naturelles, au rôle important des petites et moyennes entreprises et aux moyens de promouvoir la prévention et l'atténuation des risques liés aux entreprises et aux droits de l'Homme. Des représentants de multinationales, d'associations d'entreprises, de gouvernements, d'organisations internationales et régionales, de syndicats et d'institutions nationales des droits de l'Homme vont animer les débats prévus dans le cadre de ce forum. ■

L.M.

Laâyoune

Clôture d'une session de formation sur les médias et les droits de l'Homme

1541/12

Une session de formation sur les médias et les droits de l'Homme, organisée par la Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) de Laâyoune-Smara au profit des journalistes et des représentants des services de communication des établissements publics, a pris fin samedi dernier, rapporte la MAP. Organisée dans le cadre de la mise en œuvre de la stratégie de la CRDH, qui place la question des droits de l'Homme au cœur de ses préoccupations, cette session vise le renforcement et la consécration de la culture des droits de l'Homme en l'érigeant en pratique quotidienne pour les individus et les collectivités, notamment les médias qui jouent un rôle primordial dans la diffusion de la culture des droits de l'Homme. «Cet objectif ne peut être atteint que si les concepts de base et les mécanismes des droits de l'Homme sont maitrisés, afin d'assurer la promotion et la protection des droits de l'Homme», a précisé la commission. Ladite session, qui a duré deux jours, s'est déroulée à travers des séances traitant des «concepts et instruments internationaux des droits de l'Homme», du «cadre international de liberté d'expression et des médias», des «limites de la liberté d'expression dans la législation nationale et internationale», des «médias et le droit d'accès à l'information» et du «respect de la vie privée, le droit à l'image et les nouvelles technologies de l'information». ■

LM.

Non à l'instrumentalisation des Marocains du monde à des fins électorales

Beaucoup d'encre et surtout de salive ont coulé depuis que le Conseil de la communauté marocaine à l'étranger est sorti des limbes.
Son émergence fut la résultante de la volonté déterminée du Roi Mohamed VI, de disposer d'un organe consultatif apte à fournir au Souverain, à sa demande et à l'initiative du Conseil, des avis et recommandations en matière de politiques destinées à encadrer et à aider les Marocains du monde et leurs familles, dans les multiples domaines liés à leur vie à l'étranger mais également à leurs rapports à leur pays d'origine.
Comme l'auteur de ces lignes, de nombreux acteurs, actifs au sein de la diaspora marocaine, avaient en son temps, émis critiques, remarques et observations, liées à la manière dont le CCME avait été constitué.
Mais progressivement, ces cadres ont fini par comprendre tout l'intérêt qu'il y avait à travailler de concert et en partenariat avec cet organe, de manière à contribuer à la construction et à la formulation d'avis, destinés à éclairer les politiques de l'état marocain, dans les domaines relatifs à la vie des Marocains du monde.
D'autres intervenants de la diaspora ne parvinrent pas, pour diverses raisons, à se débarrasser de la posture oppositionnelle de principe, qu'ils avaient adopté comme ligne de conduite permanente depuis l'apparition du CCME.
De mémoire d'acteur actif en milieu marocain en Europe, je n'ai aucun souvenir d'un organe officiel marocain, ayant instauré un dialogue et une concertation suivis et transparents avec les Marocains du monde, comme l'a fait le CCME, tout au long de son existence.
Si au fil des ans, cette attitude d'ouverture et d'accueil ininterrompus, que le CCME a adoptés à l'égard des centaines de cadres de la diaspora marocaine de par le monde, a réussi à convaincre nombre d'intervenants, réticents au départ, à se joindre et à participer aux projets et autres initiatives s'inscrivant dans l'intérêt des millions de Marocains disséminés à travers la planète, une minorité d'irréductibles, décida, par principe, de maintenir son opposition à cette dynamique.
Aujourd'hui, un dernier carré d'irréductibles MDM, hostiles à toute initiative constructive, ont pris l'option de faire, consciemment ou non, le jeu de certains milieux politiques au Maroc.
Maintenant plus que tout autre organisme, sa volonté de demeurer le forum le plus ouvert au débat et à la concertation pour les Marocains du monde, le CCME constitue désormais pour ce « réseau » d'opposants à toute dynamique constructive, le lieu le plus approprié aux vociférations et à l'anarchie.
Le PJD, pour ne pas le nommer, qui a compris tout l'intérêt électoraliste à instrumentaliser ces opposants, ferait œuvre utile aujourd'hui de clarifier son attitude quant à la traduction des textes de la constitution de 2011, relatifs aux nouveaux droits des MDM et notamment à celui lié à la participation politique à partir des pays d'accueil.
En effet, depuis l'adoption par voie de référendum, de la constitution nouvelle, ce débat, n'a plus sa place au sein du CCME. Ce sont les partis politiques représentés au parlement marocain qui se doivent de prendre leurs responsabilités à cet égard.

http://www.quid.ma/politique/non-a-linstrumentalisation-des-marocains-du-monde-a-des-fins-electorales/

Par ailleurs, il revient aux divers départements ministériels, chargés de gérer au quotidien, les affaires des Marocains de la diaspora et de leurs familles, de ne pas botter en touche en renvoyant vers le CCME, organe d'avis, les solutions à apporter aux difficultés et autres problématiques rencontrés par les MDM.
A chacun sa mission.
Signalons enfin que le travail de sensibilisation mené en amont et en aval et dans la discrétion par le CCME et le Conseil national des droits de l'homme, quant à l'importance que revêt aujourd'hui, la régularisation de milliers de Sans papiers au Maroc, a constitué pour notre pays, une grande avancée sur la voie de la justice et de la fraternité à l'égard de nos frères africains et un gain des plus déterminants quant à l'image du Maroc parmi les nations œuvrant pour l'approfondissement de l'état de droit et du respect des droits de l'homme .